الخبر اي خبر المبتدا ويسمي خبر الجهة لكن يشترط في اسمهن ما تقدم في اسم كان
واخواتها ونسبة الرفع الي هذه الاحرف هو مذهب البصريين واما الكوفيون
فذهبوا الي ان المخبر مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها لانه لم يتغير عما
كان عليه ولهذا لا يجوز ان قايم زيدا ولو كان معمولا لها لجاز والاصح الاول
لان لهذه الاحرف شبها بكان الناقصة في لزوم دخولها علي المبتدا والخبر
والاستغناء بهما فعملن عملها معكوسا ليكون المبتدا والخبر معهن كمفعول قدم
وفاعل اخر تنبيها علي الفرعية ولان معانيها في الاخبار فكن كالجزء والاسما
كالفضلات فاعطيا اعراب العمد والفضلات كذا قيل في تقرير العلة وهي
متانية في ما الحجازية ولم يتقدم منصوبها وينبني علي هذا الخلاف
في جواز العطف بالرفع علي اسم ان قبل استكمال خبرها فمن نسب الرفع لها
منع العطف ليلا يتوارد عاملان علي معمول واحد ومن منع اجاز العطف
لانتفاء ذلك وما اقتضاه كلامه من نسبه العمل لهن محله ان لم تقترن
بهن ما الحرفية الزايدة فان اقترنت بهن نحو انما الله اله واحد وقل انما
يوحي الي انما الهكم اله واحد وكانما يساقون الي الموت ولكنما اسعي لمجد مؤثل
ولعل ما اضافت لك النار الحجار المقيد بطل عملهن وجوبا لزوال اختصاصها
بالاسما ولهذا سميت ما هذه كافة لكفها ما اقترن بها عن العمل ولا يستثنى
من ذلك الا ليت فيجوز نحو فيها الاسران اي الاعمال وهو الارجح لبقايها
علي اختصاصها بالاسما مع ما علي الاصح والاهمال حملا علي اخواتها
وقد روي بالوجهين قول النابغة قالت الا ليت ما هذا الحمام لنا بالنصب
علي الاعمال وهو بدل ولنا هو الخبر قال ابن مالك في شرح الكافية ورفعه
اقيس وما اقتضاه كلامه من وجوب الالغا فيما عدا ليت وجوازه فيها

هو

هو الراجح وقيل بجوازه في الكل وهو ظاهر الالفية وقيل بوجوب الاعمال في ليت
وخرج بالحرفية الاسمية فلا تكف عن العمل كقوله وكانما يقضي فسوف يكون
ومثلها ما المصدرية نحو انما فعلت حسنا اي ان فعلك حسن ويحتملهما
قوله انما صنعوا كيد ساحر وليس لك ان تقدرها كافة لان ذلك يوجب نصب
كيد ووقع في الشرح وفي نقض نسخ الاوضح الاستشهاد بقوله وكانما يقضي
لما الكافة وهو غير ظاهر كان المكسورة اي كما يجوز في ان المكسورة ذلك حال
كونها مخففة من الثقيلة بان اسكن نونها لكن الاهمال كثير لزوال اختصاصها
بالاسما وانما اعملت قليلا استصحابا للاصل وقد قرئ بهما قوله تعالي وان كلا
لما ليوفينهم وليكونن الفعل الداخلة عليه ناسخا والاكثر فيه كونه ماضيا
نحو وان كانت لكبيرة وان وجدنا اكثرهم لفاسقين ووقوع غير الناسخ بعدها
نادر والمضارع اندر كقوله ان يزينك لنفسك وان يشينك لهية واذا اهملت
لزم الخبر اللام في الغالب كما سياتي ليلا يتوهم كونها نافية واما لكن اذا كانت
مخففة من الثقيلة فتهمل وجوبا لزوال اختصاصها بالاسما نحو ولكن كانوا
هم الظالمين وعن يونس والاخفش جواز الاعمال قياسا وعن يونس انه حكاية
عن العرب واما ان المفتوحة اذا خففت فتهمل وجوبا كما اذا لم تخفف بخلاف
المكسورة لانها اشبه بالفعل منها قاله ابن مالك في شرح الكافية ولكن يجب
في غير ضرورة حذف اسمها وكونه ضمير شان تبع في هذا ابن الحاجب واما
ابن مالك فلم يوجب ذلك بل يجوز عنده ان يكون غيره وهو ظاهر عبارة المصنف في
المذكور والاوضح وكون خبرها جملة اسمية كانت او فعلية لاشتمالها علي
المسند والمسند اليه بما فوظة علي الاصل حيث لم يذكر الاسم واما في الضرورة
فلا يجب شيء مما تقدم كقوله بانك ربيع وغيث مريع وانك هناك تكون الثمالا

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)